ISSN : 2170-0931

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت . الجزائر

العدد: 04 ديسمبر 2011

المركز الجامعي: تيسمسيلت - الجزائر- الهاتف/الفاكس: 18 56 47 046

منشورات

المركز الجامعي تيسمسيلت

AL MI'YAR

Revue périodique publiée par le Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie

N° 4. Décembre 2011

شارك في العدد

محمد حرير- سميرة رقام- محمود رزايقية -عبد القادر موفق- رقية حلام - بن خولة كراش - عبد القادر مزاري - محمد رابحي- بختة لعطب - مصطفى قزوين - عبد القادر زرقين - مبارك بن الطيبي- محمد عبد الكريم عدلي- سالم حوة - خيرة جلطي- عبد القادر راشة -محمد سايب بن الحبيب- حمزة ضويفي- إلياس العيداني- علي شريفي- هواري سعايدية - الحبيب صدراتي- حميد نحال- خالد مسعودي.

Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie .Tel / fax: 046 47 56 18

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت–الجزائر

ديسمبر2011 العدد04

المركز الجامعي: تيسمسيلت–الجزائر–الهاتف/الفاكس:**046/47/56/18**

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

أ. مرسي رشيد

المركز الجامعي: تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس: 18 56 47 046

البريد الإلكتروني:

Rachidmersi @yahoo.fr

ISSN 2170-
0931

شروط النشر وضوابطه

– المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00 سنتيم عن أعلى الصفحة.

– تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم(16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

– تتم كتابة البحوث كاملة أوالفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن10صفحات ولا تتجاوز 20 صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراك وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

رئيس المجلة: د. بن جامعة الطيب. مدير المركز الجامعي تيسمسيلت
المديرالمسؤول عن النشر د. بلحسين محمد. مدير مساعد مكلف بالدراسات.

رئيس الهيئـة أ. دردار بشير.

رئيس التحريـر أ. مرسي رشيد.

هيئة التحرير

د. سامي حبيلي أ. تواتي خالد
أ. روشو خالد أ. لعقاب الجيلالي
أ. بلخياطي الحاج لونيس أ. يعقوبي قدوية

الهيئة العلميـة أ.د محمد عباس. جامعة تلمسان.
د.بوسماحة الشيخ. جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د مختار حبار. جامعة وهران.
أ.د شريط عابد، جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د عبد الجليل مرتاض. جامعة تلمسان.
د. عبد القادر رابحي. جامعة سعيدة.
أ.د محمد بلوحي. جامعة سيدي بلعباس.
أ.د درواش مصطفى. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
أ.د محند أكلي بن عكي. جامعة الجزائر.
أ.د علي شريفي. جامعة الجزائر.

التنفيذ التقني نورة عرجان
تصميم الغلاف عبد القادر رابحي

افتتاحية العدد الرابع

يجدر بنا ونحن على أبواب تحقيق العدد الرابع من مجلة المعيار المحكمة، أن نشير، تكملة لما لم نشر إليه في الأعداد السابقة، إلى ما يحدو مجموعة العمل التي تسهر على إعداد كل عدد جديد من هيئة إدارية وهيئة علمية، وإلى ما يحدوهم من إرادة وعزيمة لبلوغ الأهداف المسطرة لهذه المجلة منذ عددها الأول .

كما نؤكد على حرص هذا الطاقم على توفير فسحة علمية ومعرفية يعبرون فيها عن روح البحث العلمي التي يطمحون إليها وهم في محراب علمي جديد لم يكن من قبل موجودا من قبل هو المركز الجامعي بتيسمسيلت .

وإذ يطمح هذا الصرح العلمي، على الرغم من قصر عمره وقلة تجربته، إلى تبوء مكانة علمية وبحثية جديرة باحترام الجامعات الجزائرية الأخرى الأكثر قدما وتجربة، فإنه يريد من ذلك تحقيق هذه الأهداف المتمثلة في تنمية المنطقة علميا ومعرفيا.

وعلى الرغم مما يمكن أن يبدو من هنات ناتجة عن حماس التجربة الشابة ونابعة من صدق نية، فإن الهيئة الإدارية والهيئة العلمية للمجلة يريد، كل في جهة اختصاصه، أن تتجاوز في كل عدد هذه الهنات حتى تكتمل الصورة – والكمال لله–في ذهن الباحث الجزائري عن منبر يجد فيه ما يلبي دوافعه العلمية من تنوع مادة وتعدد تخصصات واختلاف آراء وتوجهات هي من صميم الرؤية العلمية التي تتميز بها العلوم الإنسانية عموما .

وفي انتظار اليوم الذي تكبر فيه جامعة تيسمسيلت – وهو قريب بإذن الله تعالى– وتتفتح على تخصصات علمية جديدة منتظمة في كليّات لها مجلاتها المتخصصة والمحكمة، فإن مجلة المعيار ستزداد انفتاحا على جميع التخصصات الموجودة بها حتى تمكن جميع الأساتذة من المشاركة بتخصصاتهم في مشوارها العلمي الشاب والطموح.

ولنا أن نشكر جميع من شارك في إعداد الدراسات التي تثري هذا العدد، وجميع من سهر من أجل إخراج هذا العدد وطبعه، وعلى رأسهم السيد مدير المركز الجامعي. فللجميع الشكر ومرحبا بكم وبالعدد الرابع .

مدير النشر

د. محمد بلحسين

محتويات العدد

اللغة والأدب العربي

- الجملة الاسمية والفعلية في التراث النحوي–مقاربة في فاعلية الخطاب بالجملتين في ضوء البنيوية

د. محمد حرير.....**11**

–صوتيات الخطاب وفنيات الأداء

د: سميرة رفاس.....**23**

- الاعراب والمعنى–جدلية الأصل والفرع–

أ: محمود رزايقية.....**30**

–أثر القراءات في الوقوف القرآنية

أ. عبد القادر موفق.....**47**

- ملامح القراءة التفكيكية في النقد الجزائري المعاصر

أ: رقية حلام..... **59**

–قراءة في المنجز النقدي عند عبد العزيز حمودة مقاربة نوضيحية

أ: بن خولة كراش **67**

–المقاربة الأناسية البنيوية عند (ليفي ستراوس) في السرد القصصي

أ: عبد القادر مزاري..... **79**

–الدلالات الصوتية للألفاظ المفردة عند ضياء الدين بن الأثير الموصلي من خلال كتاب"المثل السائر"

العلوم القانونية والإدارية

أ: محمد رابحي.... .....**92**

–أشكال التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الدولية

أ: بختة لعطب..... **102**

–الصلح في المواد الإدارية

الأستاذين: مصطفى قزوان وعبد القادرزرقين **111**

–العوامل المفسرة لظاهرة التهريب في الجزائر (المفهوم والأسباب)

أ: بن الطيبي مبارك.....**121**

-مدى انطباق قاعدة قانون الإرادة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة

أ:محمد عبد الكريم عدلي.....**135**

أ: سالم حوة.....**148**

-L'apport des tribunaux pénaux ad hoc en matière de crime de génocide

أ:خيرة جطي.....**163**

-الوساطة القضائية كآلية بديلة لحل النزاعات في ظل قانون الإجراءات المنية والإدارية الجزائري

العلوم الاقتصادية والتجارية

أ: عبد القادر راشد.....**168**

- Le Management de la Qualité Totale

محمد سايب بن الحبيب..... **179**

- الهندسة المالية الإسلامية كمدخل استراتيجي لتنويع المنتجات المالية الإسلامية (السلم والسلم الموازي نموذجا)

أ. حمزة ضويفي.....**197**

- فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في دعم مقومات الإفصاح والشفافية وأثره على المؤسسات الإقتصادية

أ:إلياس العيداني **209**

-بطاقة الأداء المتوازن كآلية الجودة الشاملة في المتنظمات الباحثة عن التمز

العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

أ. علي شريفي.....**237**

Les valeurs éducatives dans la pratique sportive chez les jeunes footballeurs Algériens

أ. سعايدية هواري.....**242**

- دراسة الصفات النفسية التي يتميز بها لاعبو الفرق الرياضية المدرسية وعلاقتها بالدافعية

أ: صدراتي الحبيب.....**255**

- العلاقات العامة في المؤسسات الرياضية الجزائرية-دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة بولاية برج بوعريريج-

أ: حميد نحال.....**267**

- أثر برنامج تعليمي مقترح بالألعاب الحركية الصغيرة والألعاب الشعبية والمختلطة في تنمية التفاعل الاجتماعي لدى تلاميذ المرحلة التحضيرية(4-5) سنوات بولاية غليزان.

أ. خالد مسعودي.....**286**
-أثر استخدام تمرينات لتنمية بعض القدرات الحركية الخاصة (الرشاقة، التوازن، التوافق) على فعالية أداء مهارات الإلقاء(الرمي)لدى مصارعي الجيدو الناشئين (12-14 سنة)

فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في دعم مقومات الإفصاح والشفافية وأثره على المؤسسات الاقتصادية.

الأستاذ: ضويفي حمزة

المركز الجامعي تيسمسيلت معهد العلوم الاقتصادية

ملخص :

عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطلع هذا العام (2010) الدخول في مرحلة حاسمة من الإصلاح الاقتصادي عموما، حيث بدخول النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التطبيق في إطار تكملة الإصلاحات الاقتصادية التي مست عدة جوانب اقتصادية، حيث تمّ اعتماد نظام محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،(IAS/IFRS)، يضفي الشفافية على مختلف المعاملات المالية، مما يساعد على إعطائه مصداقية اكبر لدى كافة الجهات التي تتعامل معها المؤسسة.

ولا شك أن هذا النظام سيكون له عدة انعكاسات على المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التأثير على نظام المعلومات للمؤسسة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأثير على الاتصال المالي للمؤسسة، هذا فضلا على مساهمته في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.

Résumé:

Les entreprises algériens a connus au début cette année 2010, l'entrée dans une étape critique de la réforme économique, surtout par la mise en application du nouveau système comptable financier.

Ce nouveau système comptable qu'est emprunté de normes comptables nationale (IAS/IFRS), peut comble l'insuffisance du plan comptable national (PCN), et accorder plus de transparence aux échanges financier avec les entreprises, ce qui lui imprégner plus de crédibilité.

ce système aura sans doute diverse répercussion sur les entreprises économiques, et ceci a travers son action sur son système d'information, la communication financier en plus de renforcer les principes de gouvernance des entreprises.

الكلمات الافتتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإفصاح، جودة المعلومات، حوكمة المؤسسة.

مقدمة:

من أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، قامت بعدت إصلاحات اقتصادية، حيث مست هذه الإصلاحات جوانب اقتصادية عديدة، وبما أن النظام المحاسبي هو جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي لبلد ما، وبهدف تكملة الإصلاحات الاقتصادية تمّ التفكير في اعتماد

نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،(IAS/IFRS)، يتفادى قصور المخطط المحاسبي الوطني (PCN) يدمج مبادئ وقواعد محاسبية تتوافق مع المرجع المحاسبي الدولي، ويضفي الشفافية على مختلف المعاملات المالية، مما يساعد على إعطائه مصداقية اكبر لدى كافة الجهات التي تتعامل معها المؤسسة،

وبهذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطلع (2010) الدخول في مرحلة حاسمة من الإصلاح الاقتصادي عموما، حيث دخل النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات الاقتصادية حيز التطبيق بغية مسايرة المتغيرات الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمعلوماتية.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النظام المالي والمحاسبي الجديد في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح وما هي انعكاساته على المؤسسات الاقتصادية ؟.

وهذا ما سيتم الإجابة عنه ضمن هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- ✓ **الإطار العلمي والعملي للنظام المحاسبي المالي المعتمد.**
- ✓ **الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية.**
- ✓ **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية.**

I. الإطار العلمي والعملي للنظام المحاسبي المالي المعتمد:

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC) لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي. وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG .

1.الإطار التصوري: يمكن اعتبار الإطار التصوري حسب (FASB) أنه عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية وتبين طبيعة ودور وحدود المحاسبة والقوائم المالية،حيث تمثل الأهداف النهاية التي تصبوا إليها المحاسبة، للمحاسبة[1].حيث يحدد الإطار التصويري على غرار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

- تحديد وضبط التعاريف ومجال التطبيق.
- تنظيم مهنة المحاسبة.

1.1.التعاريف ومجال التطبيق:

1.1.1.تعريف النظام المحاسبي المالي: عرف القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[2] ".

2.1.1.مجال التطبيق: لقد حدد القانون السابق الذكر وفقا للمواد: 02، 04، 05 مجالات تطبيق هذا النظام، وبالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية[3] :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أوالمعنويون المنتجون للسلع أوالخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- كل الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أوتنظيمي.

يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

3.1.1.تنظيم مهنة المحاسبة: من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية [4]:

- المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية والشفافية والإفصاح؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية؛
- عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والأخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقاً من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛
- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتراً كبيراً–الأستاذ–دفتر الجرد، ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان(مؤسسة)،مع مراعاة المؤسسات الصغيرة، في حالة مسك الدفاتر المساعدة فإن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة؛
- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة؛

- تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحسابات النتائج للكيان خلال فترة محاسبية معينة؛
- يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش؛
- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحتفظ لمدة(10) سنوات ابتداءً من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدوياً أوعن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- تشمل الكشوفات المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج ،جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق؛
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالة المالي، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان(المؤسسة)؛
- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال؛
- كما يجب أن تتوفر الكشوف المحاسبية على معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة؛
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلال يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى؛
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنوياً؛
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.

2.الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية: يركز هذا الإطار على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي للمحاسبة المالية الذي يعد لمصلحة المستفيدين من خارج المنشأة، ويكمن الغرض الرئيسي لهذا الإطار فيما يلي[5]:

أ.مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها في وضع المعايير، ولكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لاشتباه تلك المعايير؛

ب. مساعدة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وغيرهم (مثل إدارة المنشأة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد؛

ج.زيادة فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود واستخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدامها؛

– ليس الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لمنشأة ما حتى تكون مفيدة لمستخدميها، وإنما الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية هو تحيد الوظيفة الأساسية لتلك التقارير بشكل عام وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها.

– ليس الغرض من إيضاح حدود استخدامات التقارير المالية سرد جميع المعلومات التي لن تظهر في هذه التقارير، وذلك لأن الأطراف المختلفة تسعى وراء أنواع مختلفة من المعلومات التي تتلق بالمنشأة، ،وإنما الغرض من بيان حدود استخدامات هذه التقارير هو تحديد الوظائف التي يتعذر على التقارير المالية–بصورة عامة–تأديتها لأسباب من بينها التناقض بين الوظيفة الرئيسة للتقارير المالية وبين غيرها من الوظائف التي يراد لهذه التقارير أن تؤديها، وقصور المحاسبة المالية في مرحلة تطورها الحالي عن إنتاج المعلومات التي يمكن أن تفي بتأدية تلك الوظائف.

– لا يعتبر هذا الإطار معياراً محاسبياً، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر.

من خلال النقاط السابقة يمكن القول بأن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يهدف إلى تطوير المعايير، كما يساهم وبشكل كبير في تحضير الكشوف المالية، كما يقدم تفسيراً لمستعملي المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.

3.نظام المعلومات المحاسبي: يعرف النظام المحاسبي بصفة عامة " النظام مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات ،الأموال، السجلات...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدفا ومجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة "[6].

ونظام المعلومات المحاسبي يتضمن إجراءات تشغيل تهدف إلى تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات من نوعية أخرى مع استخدام إجراءات للرقابة الداخلية تتحكم فيه وتحد من التأثيرات الناتجة عن المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام ،وتتمثل مدخلات هذا النظام في الأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا لتصبح أحداثا مالية يهتم النظام لتسجيلها وتبويبها والتقرير عنها، وتشمل هذه الأحداث المبيعات النقدية والآجلة أو تحقق الإيرادات الأخرى أوالمصروفات، وتتولى إجراءات تشغيل النظام المحاسبي تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية بوضعها أحداثا مالية في شكل قيود لليومية، وتدوين تلك الأحداث في صورة حسابات وتلخيصها في شكل ميزان أو موازين للمراجعة، ثم التقرير عنها في تقارير مالية متباينة، وتتمثل مخرجات هذا النظام في القوائم المالية[7].

II. الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية:

1.مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: "مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلومن التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[8]" .

1. **أنواع المعلومات:** هناك تصنيفات عديدة لأنواع المعلومات إلا أنه يمكن تربيها إلى الأنواع الثلاثة التالية[9]:

1.2 معلومات الاشتغال: وتتمثل في مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي(السير) للمؤسسة، بحيث تكون مرتبطة بالمهام المتكررة، إذ بدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة، والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين:

- معلومات القيادة: وهي المتعلقة بالتحكيم أوبتنفيذ عملية معينة.
- معلومات الرقابة: وهي متعلقة بمراقبة نتائج تنفيذ العمليات.

2.2 معلومات التأثير: يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد التي تربطهم علاقة بالمؤسسة سواء كانوا داخلين أوخارجين، كما يمكن من خلالها خلق صلة تربط بين العامل والمسؤول بهدف التوصل إلى كسر الحواجز السلمية وتحسيس كل فرد بأن المؤسسة ملكا له.

3.2 معلومات التوقع: هي تلك المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث في محيطها، وذلك من خلال الاستفادة من بعض المزايا أوتجنب بعض المخاطر. فهي معلومات تفيد قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح، وهذا النوع ينظر إليه على انه مرتبط باليقظة، فهولا يفرض على المؤسسة ولكن يمكن أن يوجد بفضل إدارة المسيرين. لكن هذه المعلومات قد تكون معلومات حقيقية، كما يمكن أن تكون إشاعات.

3.الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية: لكيتكون المعلومة ذات جودة يجب أن تتميز بعدة خصائص:

3.1.الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية: وتتعلق بخاصيتين هما[10]:

1.1.3 **الملائمة**: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أوارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي:

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.
- أن تأتي في الوقت المناسب فآجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

2.1.3 **الموثوقية**: وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتي يجب أن تتمتع بالخصائص التالية:

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب، أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.
- الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى.

– قابلية التحقق أوالموضوعية، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

2.3 الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية: وتتكون من الخاصيتين التاليتين:[11]

1.2.3 الثبات: وتعني استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

2.2.3 **قابلية المقارنة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أوالمقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.

بالتمعن في خصائص جودة المعلومات المحاسبية يتضح لنا ما يلي:

– هناك بعض الخصائص التي تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية مثل: القابلية للتحقق، القابلية للقياس، الموضوعية.

– هناك خصائص أخرى تعكس مرحلة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية مثل التوقيت المناسب، الأهمية النسبية، القابلية للمقارنة.

– هناك مجموعة ثالثة من الخصائص تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدرتها على المنفعة لمستخدميها مثل: الملاءمة، القابلية للفهم، القيمة التنبؤية.

II. الإفصاح المحاسبي، مبادئه وأنواعه:

1. الإفصاح المحاسبي: هو الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات، والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاما وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصفة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة وبصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة[12].

2. مبادئ الإفصاح: توجد ثلاثة مبادئ للإفصاح هي[13]:

– الاستمرارية في تدفق المعلومات؛

– التوقيتات الزمنية لإجراءات الإفصاح؛

– دقة وصحة المعلومات المفصح عنها حتى لا تكون مضللة وألا تكون مبالغ فيها حتى تتحقق الأهداف المطلوبة من الإفصاح.

3. أنواع الإفصاح: توجد عدة أنواع للإفصاح نذكر منها[14]:

1.3 الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومة ذات اثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرار،

ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم لمالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2.3 الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة إلى مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3.3 الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير مجدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشر في اتخاذ القرار غير انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4.3 الإفصاح الملائم: هوالإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5.3 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6.3 الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مظللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع (المستثمر العادي) ذو القدرة لمحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مظللة للمستثمرين الخارجيين.

وعليه يتضح أن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة، وعليه فإن الإفصاح يحقق ما يلي:

- حماية وتنمية الاستثمارات سواء بالأموال العامة أو الخاصة.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- اطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

III. **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية**: إن تطبيق النظام المالي والمحاسبي سينعكس بصفة ايجابية على المؤسسات من خلال التأثير على نظام المعلومات للمؤسسة، تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.

1. **إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات:**

يشير المفهوم المحاسبي لحوكمة الشركات إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات واستثمارات غير أمنة، ويتم ذلك من خلا مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا[15].

فوجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية ونظام إفصاح قوي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية لحماية حقوق المستثمرين والمساهمين، حيث يساعد نظام الإفصاح الجيد على وصول المعلومات في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال وهذا ما يعزز مفهوم حوكمة المؤسسات من وجهة نظر المساهمين، وعلى النقيض فان ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي وفي خفض مستوي نزاهة وشفافية السوق، وهذا ما يتنافى مع مبادئ الحوكمة

وعليه يعد الإفصاح مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من اجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة وفي الوقت نفسه تعتبر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وعليه فان التزام المؤسسات بتطبيق نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية يعزز مفهوم حوكمة المؤسسات من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح[16].

2. **تأثير تطبيق النظام المالي والمحاسبي على نظام المعلومات** :تغيير التطبيقات يقود المؤسسات للتفكير في تغيير أنظمتها المحاسبية، للتمكن من امتلاك أنظمة معلوماتية بإمكانها من جهة تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة، ومن جهة أخرى تجميع معلومات جديدة مطلوبة من المرجع المحاسبي الدولي، بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أنه بعد القرار باعتماد المعايير الدولية للمعلومة المالية (12) في الاتحاد الأوروبي، بدأت تظهر هناك البرمجيات الأولى المطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية (IAS, IFRS)، هذه الأخيرة ساعدت بقدر كبير من الأهمية للمؤسسات، أين يكون القياس بقدر كبير من الضمان، لأنها تتوفر على مقدرة عن آلية للمرافقة في هذه الفترة من التحول نحو المعايير الدولية للمعلومة المالية، وبإمكان المؤسسات الجزائرية للاستفادة من المؤسسات الأوروبية في هذا المجال.

ومن الضروري تكييف أنظمة المعلومات إذ يتم إعادة النظر في إنتاج المعلومات المالية، وتغيير البرمجيات المحاسبية باحتوائها على العناصر والقواعد الجديدة مثل تناقص القيمة ومخطط الاهتلاك، معالجة المعلومات القطاعية والمجمعة، بالإضافة إلى متابعة مشاريع البحث والتطوير بما يسمح بالتمييز بين تكاليف البحث وتكاليف التطوير، كما يجب كذلك إعطاء قيمة وتقدير للوظيفة المحاسبية[17].

3. **تحسين الأداء المالي للمؤسسة: يصف** الأداء المالي فعالية وكفاءة المنظمة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها ويتم الحكم عليه من خلال تقييم الأداء المالي، الذي يحكم على نشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة[18].

وفي المؤسسة يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون وكذا الموردون والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية اومستقبلية مع المؤسسة وهم من الفئات الرئيسية التي تستخدم القوائم المالية ذات الغرض العام خارج المؤسسة ويعتبر اتخاذ القرارات المالية بمثابة الاستخدام الأساسي الذي تشترك فيه كافة الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم القوائم المالية وينطوي اتخاذ القرار بالمفاضلة بين البدائل والدور الرئيسي للقوائم المالية هو تقديم المعلومات المالية التي تمكن الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم تلك القوائم في تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل وتقدير النتائج الاقتصادية التي تصاحب كلا البدائل التي يواجهونها

والنظام المالي والمحاسبي الحالي يشكل فرصة للمؤسسات من تحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية، وذلك من خلال زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية مما يزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة على اعتبار أن القوائم المالية تتم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها عالميا

وهذا ما يساعد المؤسسات الجزائرية من ناحية التمويل من خلال المعلومات التي تقدمها للمستثمرين مما يتح الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل خاصة إذا تم تفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق النظام المالي والمحاسبي وذلك بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها وتشجيع المؤسسات التسجيل فيها والاعتماد عليها في التمويل خاصة وأن الأسواق المالية تعتبر من أفضل طرق الاستثمار في العالم.

خاتمة:

بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد،، والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ،حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IFRS / IAS ، قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث أن هذا النظام المعتمد يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية، وبهذا تكون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة بتطبيقها لهذا النظام الجديد، ولضمان نجاح هذا المرجع المحاسبي ينبغي تفعيل السوق المالي في الجزائر.

إلا أن تحقيق هذه الأغراض والأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الايجابية والقبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة، كتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها بتشجيع المؤسسات على التسجيل فيها والاعتماد عليها في التمويل.

قائمة المراجع:

1. مدني بلغيث، **أهمي**ة أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص72

2. المادة رقم 3 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر .

3. المادة رقم 4 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر

4. Obert, **R**, comptabilité approfondie et révision ,3eme éd (paris : dunod, 2000), p : 45.

5. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية، ج1،مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص ص23-26

6. مفيد عبداللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد، ط1، مزوار للطباعة والنشر، الجزائر،2008، ص ص29-30 .

7. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص13

8. محمد الفيومي محمد وآخرون , ،نظم معلومات المحاسبة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،مصر 2002، ص 103_104

9. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ،جامعة المدية ،2008-2009 ،ص27.

10. رضوان حلوة حنان،وآخرون،أسس المحاسبة المالية، دار ومكتبة حامد ،عمان ،2004، ص32.

11. قاسم الحوبيتي، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية،[على الخط]، (العراق: وحدة الحدباء، 2003)، متوفرعلى: <www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php.>(2008/12/13)، ص 36.

12. محمد الجيلاتي ،دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري، سوريا ،2010ً،ص01، متوفر على:www.ascasy.com/files/42.pdf

13. محمد الجيلاتي مرجع سابق، ص 2.

14. ماجد إسماعيل ابوحمام، أثر تطبق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2009، ص49.

15. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، مصر 2007، ص14.

16. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبق مبادئ الحوكمة على الإفصاح دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية بغزة ،2009، ص61.

17. عزوز علي، متلوي محمد، متطلبات تكييف الأنظمة الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول النظام المالي المحاسبي الجديد في ظل المعايير الدولية، المركز الجامعي بالواد، 2010.

18. توفيق محمد عبد المحسن الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت ن الطبعة الأولى، ص42